السويط: استياء من غياب وزير التربية عن اجتماع «الشكاوى والعرائض»

ثامر السويط

لجنة الشكاوي والعرائض

رياض عواد

قال مقرر لجنة العرائض والشكاوى ثامر السويط إن اللجنة اجتمعت امس لمناقشة بعض الشكاوى، إلا ان وزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف لم يحضر الاجتماع.

وأعرب السويط في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن استيائه من عدم حضور الوزير المعني أو من يمثله، كما لم يصل إلى اللجنة أي كتاب بشأن الاعتذار عن الحضور.

وأوضح ان "اللجنة يوجد بها أكثر من 180 شكوى، كان سيناقش منها ما يخص الجهات التابعة للوزير المضف، وتواجد المواطنون بممر لجنة العرائض والشكاوى في انتظار حضور الحكومة لسماع الشكاوى لكن للأسف الحكومة تغيبت".

واستغرب السويط عدم حضور الوزراء اجتماعات اللجان رغم ان الحكومة لم تقدم استقالتها الى هذه اللحظة، مشددا على ضرورة احترام مؤسسات الدولة.

واعتبر ان الحكومة بمثل هذه التصرفات لم تستوعب حديث النواب عن أن أساس التعاون هو الاحترام، كما أن التشكيل الوزاري لم يحترم أيضا المخرجات البرلمانية، متسائلا "هل الكويتيون لا يوجد بهم كفاءات، وهل البلد خلت من الكفاءات كي تلجأ الى هذا التشكيل السيئ؟".

وقال السويط مخاطبا رئيس الوزراء" انت اليوم أضفت عنصرا سيئا جديدا بعدم احترامك لإرادة الناس، هل هناك برلمان محترم بالعالم لا تحضر فيه الحكومة الجلسة بسبب استجواب".

وأكد السويط أن الرقابة الشعبية يجب ان تكون حاضرة، مبيناً ان" المشرع الدستوري في المادة 106 حدد متى يتم اللجوء إلى تأجيل اجتماع المجلس لمدة شهر واشترط أمرين اولهما الا تتجاوز المدة شهرا والأمر الثاني أنه والثاني ان يصدر بمرسوم كي يخضع للرقابة الشعبية، على ألا يتم تمديد ذلك التأجيل إلا بموافقة المجلس، والا يتكرر ذلك التأجيل مرتين".

وأكد أنه " لن نقبل كنواب نمثل الأمة ان تغيب الرقابة الشعبية، وهناك قنوات محددة وفق الدستور الكويتي يجب على السلطة أن تخضع لها".

واعتبر السويط ان " وجود سمو الشيخ صباح الخالد في المرحلة المقبلة هو محل تأزيم" مضيفا " ولن نتعاون معك لأنك لا تحترم الشعب الكويتي

العتيبي: وقف قروض صندوق التنمية الخارجية 5 سنوات دعماً للميزانية

فارس العتيبي

أعلن النائب فارس العتيبي عن أنه تقدم باقتراح بقانون في شأن وقف العمل بقانون إعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لمدة خمس سنوات، وتوجيه الدعم لميزانية الدولة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: وقف العمل بالقانون رقم (20) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لمدة خمس سنوات، وتوجيه الدعم لميزانية الدولة.

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

يهدف القانون رقم (20) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى مد الدول العربية القروض والمساعدات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها.

ونظرا إلى ما تتجه إليه نية الحكومة من مساعداتها وقروضها إلى الدول الصديقة النامية غير العربية معاونة لها على السير قدما في مضمار التنمية، فقد رئي تقديم اقتراح بقانون لوقف القروض الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لمدة خمس سنوات، وتوجيه الدعم لميزانية الدولة بغرض زيادة ميزانية الدولة لتطوير الاقتصاد ولتنفيذ برامج التنمية، فمن الأولى والأجدر أن يوجه دعم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لميزانية الدولة، فهي أحق بالدعم من الدول النامية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية

الداهوم: عودة الوزراء المؤزمين تعني استجواب رئيس الحكومة

بدر الداهوم

أكد النائب بدر الداهوم أن عودة الوزراء المؤزمين إلى الحكومة الجديدة تعني استجواب رئيسها باعتباره المسؤول عن تشكيل حكومته .

وقال الداهوم في تصريح صحافي في مجلس الأمة سأوجه رسائل إلى الحكومة ورئيسها الحالي الذي سبق ان نصحناه ونبهناه وحذرناه من سلوك الاتجاه الذي سلكه فاضطررنا إلى استجوابه لأنه هو المسيء ، ما اضطرنا إلى الاستجواب ليتحمل نتيجة تصرفاته في الجلسة الأولى وتغيير إرادة الشعب .

وأضاف يجب أن يعلم رئيس الحكومة الحالي سواء عاد إلى الحكومة الجديدة أو غيره باننا لن نقبل بعودة وزراء التازيم الذين عليهم غضب شعبي واستياء وخصوصا انس الصالح فإن عاد فإن رئيس الحكومة سيتسجوب مجددا لأنه المسؤول عن تشكيل حكومته ، ولن نقبل بأمثال أنس أن يكون في الحكومة الجديدة.

وقال لا تعتقدوا انكم تتعاملون مع مجلس مسلوب الإرادة لأن المجلس الحالي استعاد هيبته ، كما ان الشعب استعاد مجلسه ولن نسمح لاي كان في سدة الرئاسة ان ينتزع كرامة المجلس والشعب .

وأكد ان الطلبات التي تقدمنا بها في جلسة الثلاثاء الماضي لن نتنازل عنها ، ولن تكون هناك أي جلسة إلا بعرضها والموافقة عليها ، وستكون الحكومة مساءلة إذا وقفت في الجانب الآخر .

وأضاف نحن رجال أحرار لا يوجهنا أحد ولسنا صبيانا عند التجار ، فهيبة وكرامة المجلس مصانة، والقوانين الشعبية سنمضي بها ، وأولها ان يكون هناك احترام للاغلبية النيابية التي تمثل الشعب في مجلس 2020 ، و لن نتنازل عن هذه الحقوق ولو أوقفنا كل الجلسات ، ولن نسمح لرئيس المجلس أو نائبه او من يستلم سدة الرئاسة في الجلسات بتهميش طلبات النواب وسنقف له بالمرصاد

العتيبي: ما أسماء القياديين بدرجة وزير الذين أنهيت خدماتهم؟

تقدم النائب خالد المونس العتيبي بسؤال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء يستفسر منه عن قرار مجلس الوزراء الصادر في الاجتماع الأخير والمتعلق بإنهاء المراسيم الصادرة للقياديين بدرجة وزير لمن امضوا أربعة سنوات.

وقال العتيبي لأن القرارات غالباً تصدر ولا تنفذ أو يتم استثناء الكثير منها دون سند قانوني، تقدمت بسؤال للوقوف على مدى مصداقية مجلس الوزراء في تنفيذ هذا القرار خاصة فيما يتعلق بأصحاب السطوة الذين امضوا عقودا في اماكنهم بدون وجه حق

واضاف العتيبي اتخذ مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الاثنين 4 يناير 2021 قرارا يقضي بإنهاء المراسيم الصادرة للقياديين بدرجة وزير لمن امضوا أربعة سنوات اعتباراً من نهاية يناير الجاري، وذلك بناءً على توصية «الخدمة المدنية» بإغلاق «المدد المفتوحة» للوظائف القيادية، وعليه يرجى تزويدي بالتالي.

–1 صيغة القرار وكشف يوضح عدد القياديين الذين امضوا أكثر من أربع سنوات بدرجة وزير في الوظيفة وأسماء كافة من سيتم إنهاء خدماتهم.

–2هل القرار ينطبق على قيادي الوزرات فقط أم يدخل في طيه كافة الجهات الحكومية ومنها الجهات ذات الميزانيات المستقلة والملحقة كمجلس الامة والجهاز المركزي لمعالجة الأوضاع وبقية الهيئات والمجالس وغيرها؟

–3 هل سيتم استثناء أي من القياديين الذين تنطبق عليهم شروط القرار، يرجى تزويدي بكشف يوضح أسماؤهم مع اسباب الاستثناء؟

–4هل لدى مجلس الوزراء توجه لمعالجة قضية المدد المفتوحة لبقية الوظائف القيادية والإشرافية الأخرى؟

–5هل لدى مجلس الوزراء توجه بربط آلية تعيين القياديين في الجهات الحكومية والتجديد لهم بإقرار الحسابات الختامية لاسيما فيما يتعلق بإجمالي تقديرات المصروفات وزيادتها وكثرة الملاحظات والمخالفات المالية والإدارية؟

–6 ما هي خطط الحكومة للتعامل مع المقترحات النيابية والتي تقدمنا بها من قبل والتي تنظم آلية تعيين القياديين للوظائف القيادية (وكيل ووكلاء مساعدين ومدراء عامين) لاسيما على صعيد إقرار قانون شامل يعالج كافة مثالب الجهاز الإداري الذي ينظم عمل القياديين؟

الطريجي: مكافأة نهاية الخدمة لموظفي «كاسكو» استحقاق واجب التنفيذ

أكد النائب الدكتور عبد الله الطريجي ان مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الشركة الكويتية لخدمات الطيران "كاسكو" استحقاق واجب التنفيذ من قبل الحكومة استنادا إلى القانون الذي أقره مجلس الأمة .

وأضاف الطريجي في تصريح صحفي ان هذه المكافأة ليست مجرد ميزة أو تنفيذ اتفاق مع موظفين ، بل هي تنفيذ لقانون ملزم ، واستمرار عدم صرفها حتى الآن يتعارض مع القانون ويحمل الحكومة المسؤولية الدستورية والقانونية .

ووجه الطريجي سؤالا إلى وزير المالية قال فيه انه وبناء على القانون رقم 68 لسنة 2020م بتعديل المادة رقم 8 من القانون رقم 6 لسنة 2008م بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة ، يرجى تزويدي بأسباب عدم صرف مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الشركة الكويتية لخدمات الطيران حتى تاريخه والعدد الإجمالي للموظفين المستحقين للمكافأة وقيمتها الاجمالية، وهل تم صرفها لبعض الموظفين المستحقين دون البعض الاخر.

الشاهين يطالب بإضافة خريجي «الجيولوجيا» لتعيينات «النفط»

اسامه الشاهين

تقدم النائب أسامة عيسى الشاهين بإقتراح برغبة فحواه تعيين الخريجين بتخصص الجيولوجيا في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها، نظراً لأهمية التخصص في أعمال الكشف والحفر وغيرها من أعمال في مجال النفط.

وطالب الشاهين

1) أسباب عدم تعيين الكويتيين من يحملون مؤهل الجيولوجيا في مؤسسة البترول الوطنية منذ عام 2017 م.

2) عدد العاملين الكويتيين من يحملون مؤهل الجيولوجيا في مؤسسة البترول الوطنية والشركات التابعة لها.

3) عدد العاملين من غير الكويتيين من يحملون مؤهل الجيولوجيا في مؤسسة البترول الوطنية والشركات التابعة لها.

كما توجه الشاهين بسؤال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء للاستفسار عن أسباب عدم الإعلان عن توظيف الكويتيين بهذا التخصص الحيوي منذ عام 2017.

وفيما يلي نص الاقتراح برغبة والسؤال البرلماني.

يعتبر تخصص (الجيولوجيا) من التخصصات المهمة التي يحتاجها القطاع النفطي بدولة الكويت، كون أن النفط يعتبر عصب الاقتصاد الوطني، وتأتي أهمية هذا التخصص كونه يدعم عمليات الكشف عن النفط واستخراجه وغيرها من أعمال.

وسنويا يتخرج عدد من الطلبة الكويتيين من هذا التخصص العلمي الهام، ولا يتم تعيينهم في القطاع النفطي منذ عام 2017م.

من جهة أخرى قدم الشاهين اقتراحا برغبة بمنح الخريجين الكويتيين حملة تخصص الجيولوجيا الحق بالتعيين بالقطاع النفطي عبر إدراج تخصصهم ضمن إعلانات التوظيف

الخليفة يقترح منح الجنسية الكويتية لنحو 4 آلاف شخص

مرزوق الخليفة

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه بالاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2021، ونصت مواده على ما يلي:

(مادة1): يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2021م وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959م المشار إليه بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص.

(مادة2): على رئيس مجلس الوزراء، والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناءً على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند (ثالثا) من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة ،بالتطبيق لأحكام هذه المادة ، ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة الأمنية وقد صدر القانون رقم 27 لسنة 2019م في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019م بالتطبيق لأحكام البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية.

ولما كان هذا القانون انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر 2019م لذلك أعد هذا القانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2021م وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يجاوز أربعة آلاف.

الحويلة يقترح إنشاء شركة مساهمة للصناعات المعدنية

محمد الحويله

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه بالاقتراح بقانون بشأن بإنشاء شركة مساهمة عامة باسم (الشركة الكويتية للصناعات المعدنية)، ونصت مواده على ما يلي:

المادة الأولى: تؤسس شركة مساهمة عامة كويتية باسم (الشركة الكويتية للصناعات المعدنية) برأسمال مقداره مائة وعشرون مليون دينار كويتي (120 مليون د.ك) ويكون غرضها العمل الصناعي في مجال صنع منتجات المعادن وتخصص أسهمها على النحو التالي:

أ– أربعة وعشرون في المائة (24%) من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها.

ب– ستة وعشرون (26%) من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسى المزاد على من يقدم أعلى السعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافا إليها مصاريف التأسيس – إن وجدت– ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر نفسه الذي رسا المزاد، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام المادة (ج) من هذا القانون.

ج– خمسون في المائة (50%) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

د– تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقا لأحكام البند (أ) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

مادة ثانية: يتم تأسيس هذه الشركة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة الشركة.

مادة ثالثة: تتولى الشركة مسؤولية استيراد وتصنيع –المواد الخام اللازمة لصناعة جميع أنواع منتجات المعادن المشكلة – وصنعها بأعلى جودة.

مادة رابعة: تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن 90% من العمالة الوطنية كما أنها تعفى من جميع رسوم الدولة لمدة سنتان من تاريخ العمل بهذا القانون وتقوم الدولة بتوفير الأراضي اللازمة لهذا المشروع.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإنشاء شركة مساهمة عامة باسم (الشركة الكويتية للصناعات المعدنية)، على ما يلي:

يعد النفط مصدر الدخل الوحيد في الدولة يمثل 92% من ايرادات الكويت و8% دخل الدولة من المصادر الأخرى بما فيها الاستثمارات الداخلية والخارجية فمثل هذا الأمر يحتاج الى وضع تصور متكامل للبحث عن مصادر دخل اخرى تكون رافداً للميزانية.

لذا أعدت هذا الاقتراح بقانون بغرض إنشاء شركة مساهمة عامة باسم (الشركة الكويتية للصناعات المعدنية) لتتولى الشركة مسؤولية استيراد وتصنيع –المواد الخام اللازمة لصناعة جميع أنواع منتجات المعادن المشكلة – وصنعها بأعلى جودة ، وقد عمل القانون على بيان الطريقة التي يتم فيها تخصيص أسهم الشركة في مادة الاولى بند أ– على (24%) من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها.